مداخلة تونس في النقاش العام للجنة السادسة حول البند 87:

"سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي"

السيّد الرئيس،

يود وفد بلادي في البداية الترحيب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "تعزيز أنشطة الأمم

سيادة القانون على نحو شمولي وتشاركي، يتناسق مع أولويات الدول.

ونُؤكد بهذه المناسبة استعداد تونس التام لدفع تعاونها مع الأجهزة الأممية المعنية بتعزيز سيادة القانون، في ظل مقاربة تتأسس على الشفافية والحوار البناء. مقاربة تؤهلنا لتعزيز قدراتنا وتوفير الضمانات

وعلى المستوى الوطني، قطعنا أيضا خطوات جادة على درب مسار تحقيق العدالة الانتقالية. إذ تم إقرار قانون جديد في ديسمبر 2013 يتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها بعد حوار وطني واسع شاركت

والأحزاب والمنظمات الوطنية وهو يكرس منهجا شاملا ومتكاملا لهذا المسار من خلال الكشف على الحقيقة

الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي.

و تم بموجب هذا القانون تركيز هيئة الحقيقة والكرامة في جوان 2014 لتتكفل بالنظر في الانتهاكات